

مباحث متفرقة حول أداء الزكاة

● الاحتيال لإسقاط الزكاة:

هل يجوز التهرب أو الفرار من الزكاة؟ وبعبارة أخرى: هل يجوز الاحتيال لإسقاط الزكاة عمن وجبت عليه؟

● اختلاف الفقهاء:

ذكر ابن تيمية في «القواعد النورانية» أن أبا حنيفة يجوز الاحتيال لإسقاط الزكاة، قال: واختلف أصحابه: هل هو مكروه أم لا؟ فكرهه محمد، ولم يكرهه أبو يوسف:

قال: وحرّم مالك الاحتيال لإسقاطها، وأوجبها مع الحيلة. وكره الشافعي الحيلة في إسقاطها.

وأما أحمد فقوله في الاحتيال كقول مالك: يحرم الاحتيال لسقوطها ويوجبها مع الحيلة، كما دلت عليه سورة «القلم»^(١) وغيرها من الدلائل^(٢).

وما ذكره ابن تيمية عن أبي يوسف يخالف ما صرح به في كتابه «الخراج» حيث قال ما نصه بالحرف: «لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر منع الصدقة، ولا إخراجها من ملكه إلى ملك جماعة غيره، ليفرقها بذلك، فتبطل عنه الصدقة، بأن يصير لكل واحد منهم من الإبل والبقر والغنم ما لا تجب فيه الصدقة، ولا يحتال في إبطال الصدقة بوجه ولا سبب»^(٣).

(١) يقصد قصة أصحاب الجنة، كما سيأتي ذلك في كلام ابن قدامة.

(٢) القواعد النورانية ص ٨٩.

(٣) الخراج لأبي يوسف ص ٨٠.

وهذا الكلام واضح الدلالة على أن الإمام أبا يوسف يحرم الاحتيال لإسقاط الزكاة وإبطالها بأى وجه أو سبب .

فلعل الذى ذكره ابن تيمية واشتهر عن أبى يوسف : أن الحيل تنفذ قضاء، وإن كانت لا تجوز ديانة .

والمنصوص فى كتب الحنفية : أن بعض الحيل يُكره وبعضها لا يُكره .
فقد قالوا : يُكره أن يحتال فى صرف الزكاة إلى والديه المعسرين بأن تصدق بها على فقير ثم صرفها الفقير إليهما . . وهى شهيرة مذكورة فى غالب الكتب .

وحين ذكروا : أن الزكاة لا تُصرف لبناء مسجد، ولا إلى كفن ميت وقضاء دينه ونحو ذلك، قالوا : والحيلة فى الدفع إلى هذه الأشياء مع صحة الزكاة أن يتصدق على الفقير، ثم يأمره بفعل هذه الأشياء، ويكون له ثواب الزكاة، وللفقير ثواب هذه القُرب، كما قالوا هنا : إنَّ للفقير أن يخالف أمره إن شاء، لأنه مقتضى صحة التملك . . والظاهر أنه لا شبهة فيه؛ لأنه ملكه إياه عن زكاة ماله وشرط عليه شرطاً فاسداً، والهبة والصدقة لا يفسدان بالشرط الفاسد^(١) .

ولكن يلاحظ أن هذه الحيل - ما يُكره منها وما لا يُكره - فى صرف الزكاة .
أما فى إسقاط الزكاة عن مالك النصاب، فلم أجد فى كتب الحنفية التى راجعتها من صرَّح بجوازه

* * *

● المالكية يُحرمون الحيل ويبطلون أثرها :

وعند المالكية : لا تجوز ديانة ولا تنفذ قضاء .

ولهذا قالوا : مَنْ كان عنده نصاب من مال تجب فيه الزكاة، كالماشية مثلاً، فأبدله كله أو بعضه بعد الحَوْل أو قبله بقليل، كشهر، بماشية أخرى من نوعها كأن أبدل خمسة من الإبل بأربعة، أو من غير نوعها، كأن يبدل الإبل بغنم

(١) الدر المختار وحاشيته : ٦٩/٢ .

أو عكسه، سواء أكانت الأخرى نصاباً أم أقل من نصاب، أو أبدلها بعروض أو نقود، أو ذبح ماشيته، أو نحو ذلك، وعُلِمَ أنه فعل ذلك فراراً من الزكاة، وتهرباً من وجوبها - ويُعرف ذلك بإقراره، أو بقرائن الأحوال، فإن ذلك الإبدال أو غيره من التصرفات لا يُسقط عنه زكاة المال المبدل، بل يؤخذ بزكاته معاملة له بنقيض قصده، ولا يؤخذ بزكاة البديل وإن كانت زكاته أكثر، لأن البديل لم تجب فيه زكاة لعدم مرور الحَوْل عليه.

وذلك لما تقرر في المذهب: أن الحيل لا تفيد في العبادات ولا في المعاملات.
قالوا: ولا يكون فاراً إلا إذا كان مالكا للنصاب.

قالوا: ومن الحيل الباطلة: أن يهب ماله أو بعضه لولده أو لعبده قرب الحَوْل ليأتى عليه الحَوْل ولا زكاة عليه، ثم يعتصره أو ينتزعه منه، ليكون -بزعمه- ابتداء ملكه، وقد يقع ذلك للزوج مع زوجته ثم يقول لها: ردى إلى ما وهبته لك، بقصد إسقاط الزكاة عنه! فتؤخذ منه ويجب إخراجها^(١).

* * *

● الحنابلة كالمالكية:

وقال ابن قدامة في «المغنى»: «قد ذكرنا أن إبدال النصاب بغير جنسه يقطع الحَوْل، ويستأنف حولاً آخر، فإن فعل هذا فراراً من الزكاة لم تسقط عنه، سواء أكان البديل ماشية أو غيرها من النُصُب، وكذا لو أتلف جزءاً من النصاب قصداً للتنقيص لتسقط عنه الزكاة لم تسقط، وتؤخذ الزكاة منه في آخر الحَوْل إذا كان إبداله وإتلافه قرب الوجوب، ولو فعل ذلك في أول الحَوْل لم تجب الزكاة؛ لأن ذلك ليس بمظنة الفرار.

» وبما ذكرنا قال مالك والأوزاعي وابن الماجشون وإسحاق وابن عبيد.

» وقال أبو حنيفة والشافعي: تسقط عنه الزكاة؛ لأنه نقص قبل تمام حَوْلِه، فلم تجب فيه الزكاة، كما لو أتلف لحاجته.

(١) انظر: بلغة السالك وحاشيته / ٢١٠.

قال ابن قدامة: ولنا قول الله تعالى: ﴿إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ (١٧) وَلَا يَسْتَنْوُونَ (١٨) فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ (١٩) فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ﴾ [القلم: ١٧-٢٠].. فعاقبهم الله تعالى بذلك لفرارهم من الصدقة.. ولأنه قصد إسقاط نصيب من انعقد سبب استحقيقه (يعنى الفقراء المستحقين) فلم يسقط، كما لو طلق امرأته في مرض موته.. ولأنه لما قصد قصداً فاسداً، اقتضت الحكمة معاقبته بنقيض قصده، كمن قتل مورثه لاستعجال ميراثه عاقبة الشرع بالحرمان^(١)، وهذا بخلاف ما إذا أتلف بعض ماله لحاجته، فإنه لم يقصد قصداً فاسداً فلا يستحق العقاب.

* * *

● الزيدية يُحرّمون الحيل :

وعند الزيدية فى ذلك بعض تفصيل، حيث قالوا: لا يجوز التّحيل لإسقاط الزكاة. وفى ذلك صورتان: إحداهما قبل الوجوب (وبتعبير أدق: قبل حصول الشرط وهو الحَوْل) والثانية: بعده.

أما قبل الوجوب، فنحو أن يملك نصاباً من نقد، فإذا قرب حولان الحَوْل عليه، اشترى به شيئاً لا تجب فيه الزكاة كالطعام، قصداً للحيلة فى إسقاطها.

فذلك لا يجوز، فإن فعل أثم وسقطت.

ومن فقهاءهم من قال: إنه مباح.

وأما الصورة التى بعد الوجوب، فنحو أن يصرفها إلى الفقير ويشترط عليه الرد إليه ويقارن الشرط العقد، نحو أن يقول: قد صرفتُ إليك هذا عن زكاتى، على أن ترده علىّ، فإن هذه الصورة لا تجوز ولا تجزى، بلا خلاف فى المذهب.

(١) المغنى المطبوع مع الشرح الكبير: ٢ / ٥٣٤، ٥٣٥.

فإن تقدم الشرط نحو أن تقع مواطأة - قبل الصرف - على الرد، ثم صرفها إليه من غير شرط مما توطأ عليه، فالمذهب أن ذلك لا يجوز ولا تجزئ، وقال بعضهم تجزئ مع الكراهة التحريمية .

ووجه المذهب : أنه يؤدي إلى إسقاط حق الفقراء، وقد جعل الله ذلك لهم، ففيه إبطال ما شرعه الله وأراده، وكل حيلة توصل بها إلى مخالفة مقصود الشارع فهي حرام ويبطل أثرها^(١) .

وكما منعوا التحيل لإسقاطها منعوا التحيل لأخذها أيضاً . قالوا : لا يجوز لمن لا تحل له الزكاة أن يتحيل ليحل له أخذها .

والتحيل لأخذها له صورتان :

إحداها : أن يقبض الفقير الزكاة تحيلاً ليأخذها من لا تحل له من هاشمي أو غني أو ولد أو والد أو غيرهم ممن ليسوا من أهل الزكاة . فلا يجوز ذلك ولا تجزئ الزكاة، ويجب ردها .

واستثنوا من ذلك ما إذا أخذها لهاشمي فقير ونحو ذلك، فإن ذلك جائز وإن تقدمت مواطأة .

والصورة الثانية : تختص بمن لا تحل له الزكاة لأجل غناه، وهو أن يتحيل بإخراج ما يملكه إلى ملك غيره ليصير فقيراً، فيحل له أخذها، فالمذهب : أن ذلك لا يجوز وقيده بعضهم بما إذا فعل ذلك للمكاثرة لا ليأخذ ما يكفيه إلى وقت الدخل، فهو يجوز^(٢) .

والخلاصة : أنه إذا قصد بالحيلة وجه الله تعالى، ومطابقة مقاصد الشرع والميل عن الحرام، جازت، وإن قصد بها مخالفة مقصود الشرع لم تجز، ولو أجزناها مطلقاً لم يبق محرماً إلا حل^(٣) .

(٢) شرح الأزهار: ١/٥٤٠، ٥٤١ .

(١) شرح الأزهار وحواشيه: ١/٥٣٩، ٥٤٠ .

(٣) حواشي الأزهار: ١/٥٣٩، وانظر: البحر: ١/١٨٧ .

وفى حواشى الأزهار عن الشوكانى قال: «الذى لا محيص عنه أطراح كل حيلة تحلل ما حرم الله، أو تحرم ما حلل: وتصحيحها ليس من الشريعة فى ورد ولا صدر (١)».

* * *

● ما يقوله آخذ الزكاة ومعطيها:

ونرى الجانب الروحى الذى تمتاز به الزكاة عن الضرائب الوضعية فى مظاهر عدة، نظراً لما لها من صفة العبادة فى نظام الإسلام:

منها: أن جابى الزكاة مأمور أن يدعو لأهلها عند دفعها له، ترغيباً لهم فى المسارعة وإشعاراً برابطة الأخوة بين الآخذ والمعطى، وتمييزاً للمسلمين عن غيرهم من أهل الملل والديانات ودافعى المكوس الجائرة، وهذا امتثال لقوله تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ﴾ [التوبة: ١٠٣].

ومعنى ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ﴾ ادع لهم، وقد بين الله تعالى أثر هذا الدعاء فى أنفس دافعى الصدقات، وهو السكينة والطمأنينة والأمن والتثبيت، وقد روى عبد الله ابن أبى أوفى: كان رسول الله ﷺ إذا أتاه قوم بصدقتهم قال: «اللهم صلّ عليهم»، فأتاه أبى أبو أوفى بصدقته فقال: «اللهم صل على آل أبى أوفى» (٢).

وهذا الدعاء غير مقيد بصيغة معينة، وقال الإمام الشافعى: أحب أن يقول: آجرك الله فيما أعطيت، وجعله لك طهوراً، وبارك لك فيما أبقيت (٣).

وقد روى النسائى أن النبى ﷺ دعا لرجل بعث بناقة حسناء فقال: «اللهم بارك فيه وفى إبله» (٤).

(٢) سبق تخريجه ص ٨٥.

(١) المرجع السابق ص ٢٤٠.

(٣) الروضة للنوى: ٢ / ٢١١.

(٤) رواه النسائى فى الزكاة (٢٤٥٨) عن وائل بن حجر، والظبرانى فى الكبير (٤٠ / ٢٢)، والبيهقى فى الكبرى

كتاب الزكاة (١٥٧ / ٤)، وقال الألبانى: صحيح الإسناد (٢٣٠٦).

وهل هذا الدعاء واجب أو مستحب؟ ظاهر الأمر في الآية يفيد الوجوب. وهو قول الظاهرية وبعض الشافعية، وقال الجمهور: لو كان واجباً لعلمه النبي ﷺ لسعاته وولاته كمعاد وغيره، غير أن ذلك لم يُنقل (١).

وهذا الاعتراض مردود: لجواز اكتفائه ﷺ بالآية، التي لا تخفى على مثل معاذ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وقالوا أيضاً: إن سائر ما يأخذه الإمام من الديون والكفارات وغيرها لا يجب عليه فيها الدعاء وكذلك الزكاة (٢)، وهذا أيضاً لا حجة فيه؛ لثبوت الأمر في الزكاة بصريح الآية دون غيرها. وهذا لما لها من عظيم المنزلة في الدين، ولأنها حق لازم دورى، فحسن الترغيب فيه، والتثبيت عليه.

وأما جعل الوجوب خاصاً به ﷺ، لكونه صلواته سكناً لهم بخلاف غيره فهذا تثبت للشبهة التي تعلق بذيلها المانعون للزكاة في عهد أبي بكر، ولم يقبلها منهم أحد من الصحابة، وكيف نجعل أول الآية عاماً وآخرها خاصاً بالرسول؟ فالأرجح أن يبقى الأمر على أصل صيغته مفيداً للوجوب، وهذا يوافق طبيعة الزكاة الخاصة، ونظرة الإسلام إليها، وما يميزها عن الضرائب التي يفرضها البشر.

ومنها: أن دافع الزكاة مطالب أن يكون طيب النفس بها، داعياً الله أن يتقبلها منه، وأن يجعلها مغنماً له، لا مغرمًا عليه، هكذا علمنا رسول الله ﷺ حيث قال: «إذا أعطيتم الزكاة فلا تنسوا ثوابها، أن تقولوا: اللهم اجعلها مغنماً ولا تجعلها مغرمًا» (٣).

معنى الحديث أن على المكلف إذا أعطى الزكاة - للفقير المستحق أو للعامل عليها من قبل الإمام - ألا يهمل هذا الدعاء ليتم له ثوابها. ومعنى الدعاء: اللهم طيب نفسي بها، حتى أرى إخراجها مغنماً وربحاً لى في ديني وديناي وآخرتي، ولا أراها غرامة أغرمها وأخرجها وأنا كاره.

(٢) المرجع السابق.

(١) انظر: نيل الأوطار: ٤ / ١٥٣.

(٣) رواه ابن ماجه في الزكاة (١٧٩٧) عن أبي هريرة، ومرزله السيوطي في جامعه بعلامة الضعف، وقال المناوي في الفيض (١ / ٢٩٠): والحديث ليس بشديد الضعف، كما وهم. قال في الأصل: وضعف، وذلك لأن فيه سويد بن سعيد. قال أحمد: متروك. وانظر: نيل الأوطار: ٤ / ١٥٢، ١٥٣.

وقد روى فى حديث أخرجه الترمذى عن على مرفوعاً: «إذا فعلت أمتى خمس عشرة خصلة حلَّ بها البلاء.. وعدَّ منها: إذا اتخذت الأمانة مغنماً، والزكاة مغرماً»^(١)، وإذا سأل المسلم ربه ألا يجعل زكاته مغرماً، فهو يجنب نفسه وأمته أسباب البلاء.

وهذا بناء على أن فعل «أعطيتم» مبنى للفاعل.. وهذا المشهور ويجوز بناؤه للمفعول كما قال المناوى، فيكون الخطاب للمستحقين. أى إذا أعطيتم -أيها المستحقون- فلا تتركوا مكافأة الزكى على إحسانه بأن تقولوا: اللهم اجعلها له مغنماً، ولا تجعلها عليه مغرماً^(٢)، ومثل ذلك وكيل المستحقين وهو الإمام أو نائبه. وهو المفهوم من قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾.

* * *

● التوكيل فى إخراج الزكاة:

ولا يلزم المسلم أن يخرج زكاته بنفسه، بل له أن يوكل عنه مسلماً ثقة يخرجها نيابة عنه، والمراد بالثقة من يطمئن إلى أمانته فى إخراجها إلى مستحقها؛ لأن غير الثقة لا يؤمن عليها. واشترط بعض الفقهاء أن يكون الوكيل مسلماً؛ لأن الزكاة عبادة، وغير المسلم ليس من أهلها. وقال آخرون: يجوز توكيل الذمى فى إخراج الزكاة إذا نوى الموكل، وكفت نيته^(٣).

والذى أراه ألا يلجأ المسلم إلى توكيل غير المسلم؛ إلا للحاجة، بشرط أن يكون ثقة يطمئن إلى تنفيذه رغبة موكله.

(١) رواه الترمذى فى الفتن (٢٢١٠) عن على ابن أبى طالب، وقال: حديث غريب لا نعرفه من حديث على إلا من هذا الوجه ولا نعلم أحداً رواه عن يحيى بن سعيد الأنصارى غير الفرغ بن فضالة، والفرغ بن فضالة قد تكلم فيه بعض أهل الحديث، وضعفه من قبل حفظه، وقد رواه عنه وكيع وغير واحد من الأئمة، والطبرانى فى الأوسط (١٥٠/١) وضعفه الألبانى فى ضعيف الترمذى (٣٨٦).

(٢) قال فى الفيض (٢٩٠/١): فيه أنه يندب قول ذلك وإن لم يذكره؛ لأنه من الفضائل وقد دخل تحت أصل كلى وهو طلب الدعاء له.

(٣) انظر: الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٤٩٨/١.

وذهب بعض المالكية إلى أن استنابة المالك من يؤدي الزكاة عنه أمر مستحب
بعداً عن الرياء، وخوفاً عليه من أنه إذا تولى تفرقتها بنفسه يقصد حمد الناس،
وثناءهم عليه.

وقد تجب الاستنابة إن علم من نفسه ذلك، ولم يكن مجرد خوف، وكذلك إذا
جهل من يستحق الزكاة، فعليه أن يوكل من يضعها في موضعها ويعطيها أهلها^(١).

* * *

● إظهار إخراج الزكاة:

قال الإمام النووي: الأفضل في الزكاة إظهار إخراجها ليراه غيره، فيعمل عمله،
ولئلا يساء الظن به، وهذا كما أن الصلاة المفروضة يستحب إظهارها وإنما
يستحب الإخفاء في نوافل الصلاة والصوم^(٢).

وذلك أن الزكاة من شعائر الإسلام التي في إظهارها وتعظيمها والمعانة بها تقوية
للدين وتأكيد لشخصية المسلمين، ويجب أن يكون الحرص على هذه المعاني الكريمة
رائد المزكى. لا مراعاة الناس التي تفسد النية وتلوث العمل وتجبط الأجر عند الله.

أما الحرص على إظهار شعائر الإسلام وتعظيمها وتحبيبها إلى الناس، فهذا من
دلائل الإيمان، وأمارات التقوى، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمِ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ
تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢].

ولعل هذا هو المراد بالاختيال الذي يحبه الله في الصدقة الذي جاء به الحديث
النبوي: «والاختيال الذي يحبه الله عز وجل اختيال الرجل بنفسه عند القتال وعند
الصدقة»^(٣)، وأصل ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَبِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١].

* * *

(١) المرجع السابق.

(٢) المجموع: ٦/٢٣٣، وانظر: فقه الإمام جعفر: ٢/٩٦، حيث قال في رواية: «الإعلان أفضل من الإسرار».

(٣) رواه أحمد في المسند (٢٣٧٤٧) عن جابر بن عتيك، وقال محققوه: حسن لغیره، والنسائي في الزكاة
(٢٥٥٨)، والطبراني في الكبير (١٩٠/٢)، والبيهقي في الكبرى كتاب القسم والنشوز (٣٠٨/٧)،
وفي الشعب (٤١٣/٧).

● هل يُخبر الفقير بأنها زكاة؟

إذا لم تكن الحكومة المسلمة هي التي تتولى أمر الزكاة جباية وتوزيعاً وكان الأفراد هم الذين يقومون بصرفها على مستحقيها - كما هو الشأن في معظم البلاد الإسلامية اليوم - فالأولى لمن يخرج الزكاة: ألا يخبر الفقير أن ما يعطيه إياه زكاة، فقد يؤذى الآخذ ذلك القول - وخاصة إذا كان من المستورين الذين يتعففون عن أخذ الصدقات - ولا حاجة إليه .

قال في « المغنى »: « وإذا دفع الزكاة إلى مَنْ يظنه فقيراً، لم يحتج إلى إعلامه أنها زكاة، قال الحسن: أتريد أن تفرعه؟! لا تخبره .

وقال أحمد بن الحسن: قلت لأحمد: يدفع الرجل الزكاة إلى الرجل فيقول: هذا من الزكاة أو يسكت؟

قال: « ولم يبكره بهذا القول؟! يعطيه ويسكت، ما حاجته إلى أن يفرعه؟! » (١) .

بل قال بعض المالكية: يكره لما فيه من كسر قلب الفقير (٢) .

وعند الجعفرية مثلما عند أهل السنة في ذلك: أنه لا يجب إعلام الفقير بالزكاة حين الدفع إليه ولا بعده . قال أبو بصير: قلت للإمام الباقر عليه السلام: الرجل من أصحابنا يستحي أن يأخذ الزكاة، فأعطيه منها، ولا أسمى أنها من الزكاة؟ قال: أعطه ولا تسم ولا تذلل المؤمن (٣) .

* * *

● إسقاط الدين عن المعسر هل يُحسب زكاة؟

قال الإمام النووي: إذا كان لرجل على معسر دين، فأراد أن يجعله عن زكاته وقال له: جعلته عن زكاتي، فوجهان (في مذهب الشافعي) أصحهما لا يجزئه،

(٢) بلغة السالك وحاشية الصاوي: ٣٢٥/١ .

(١) المغنى: ٦٤٧/٢ .

(٣) انظر: فقه الإمام جعفر الصادق: ٨٨/٢ .

وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد؛ لأن الزكاة في ذمته، فلا تبرأ إلا بإقباضها، والثاني: يجزئه وهو مذهب الحسن البصرى وعطاء، لأنه لو دفعه إليه، ثم أخذه منه جاز، فكذا إذا لم يقبضه، كما لو كانت عنده دراهم وديعة ودفعها عن الزكاة، فإنه يجزئه سواء قبضها أم لا. أما إذا دفع الزكاة إليه بشرط أن يردها إليه عن دينه، فلا يصح الدفع إليه، ولا تسقط الزكاة بالاتفاق (في المذهب) ولا يصح قضاء الدين بذلك بالاتفاق، ولو نويًا ذلك ولم يشترطه جاز بالاتفاق، وأجزأه عن الزكاة، وإذا رده إليه عن الدين برئ منه.. ولو قال المدين: ادفع إليّ زكاتك حتى أقضيك دينك، ففعل، أجزأه عن الزكاة، وملكه القابض، ولا يلزمه دفعه إليه عن دينه، فإن دفعه أجزأه^(١).

وما ذكره النووي عن الحسن هنا نقله عنه أبو عبيد: أنه كان لا يرى بذلك بأساً، إذا كان ذلك من قرض. قال: «فأما بيوعكم هذه فلا» أي إذا كان الدين ثمنًا لسلمة، كما هو الشأن في ديون التجار. فلا يراه الحسن مجزئاً. وهو تقييد حسن.

أما أبو عبيد فشدد في ذلك ولم يره مجزئاً بحال ونقله عن سفيان الثوري، ورأى في ذلك مخالفة للسنة، كما خشى أن يكون صاحب الدين إنما أراد أن يقي ماله بهذا الدين الذي قد يئس منه، فيجعله رداءً لماله يقيه به، ولا يقبل الله إلا ما كان له خالصاً^(٢).

وقال ابن حزم: من كان له دين على بعض أهل الصدقات.. فتصدق عليه بدينه قبله، ونوى بذلك أنه من الزكاة، أجزأه ذلك، وكذلك لو تصدق بذلك الدين على من يستحقه، وأحاله به على من هو له عنده، ونوى بذلك الزكاة، فإنه يجزئه.

برهان ذلك: أنه مأمور بالصدقة الواجبة. وبأن يتصدق على أهل الصدقات من زكاته الواجبة بما عليه منها، فإذا كان إبرأؤه من الدين يسمى صدقه، فقد أجزأه.

(٢) الأموال ص ٥٩٥، ٥٩٦ - طبع دار الشروق.

(١) المجموع: ٢١١، ٢١٠/٦.

واستدل ابن حزم بحديث أبي سعيد الخدري في صحيح مسلم قال: أصيب رجل على عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها، فكثر دينه، فقال رسول الله ﷺ: «تصدقوا عليه..» (١) قال: وهو قول عطاء بن أبي رباح وغيره (٢).

وهو مذهب الجعفرية أيضاً. فقد سأل رجل جعفرًا الصادق قائلاً: لى دَين على قوم قد طال حبسه عندهم، لا يقدرّون على قضائه، وهم مستوجبون للزكاة: هل لى أن أدعه، فاحتسب به عليهم من الزكاة؟ قال: نعم (٣).

وعندى أن هذا القول أرجح، ما دام الفقير هو المنتفع فى النهاية بالزكاة بقضاء حاجة من حوائجه الأصلية وهى وفاء دينه. وقد سمى القرآن الكريم حظ الدين عن المعسر صدقة فى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

فهذا تصدق على المدين المعسر، وإن لم يكن فيه إقباض ولا تمليك، والأعمال بمقاصدها، لا بصورتها، وهذا بشرط أن يكون عاجزاً عن الوفاء، وأن يبرئه من دينه، ويُعلمه بذلك. فمثل هذا المدين العاجز، إن لم يكن من الفقراء والمساكين، فهو قطعاً من الغارمين، فهو من أهل الزكاة، والإبراء بمنزلة الإقباض، وهو يحقق للمدين حاجة نفسية، بإزاحة ثقل الدين عن كاهله فينزاح عنه هم الليل، وذل النهار، وخوف المطالبة والحبس، فضلاً عن عقوبة الآخرة.

غير أن ما قاله الحسن من تقييد ذلك بدين القرض لا ديون التجارات، أمر ينبغى اعتباره، خشية استرسال التجار فى البيع بالدين رغبة فى مزيد من الربح، فإذا أعياهم اقتضاء الدين احتسبوه من الزكاة، وفيه ما فيه.

* * *

(٢) المحلى: ٦/١٠٥، ١٠٦.

(١) سبق تخريجه ص ٦٣٩.

(٣) فقه الإمام جعفر: ٢/٩١.

● هل تغني الإباحة عن التملك؟

عرض بعض الفقهاء هنا لمسألة، وهى ما إذا أطلع يتيماً أو ضعيفاً فقيراً بنية الزكاة: هل يجوز احتساب ما أكله من الطعام زكاة إذا نوى ذلك، باعتبار أنه أباحه لهم؟

نص الحنفية وغيرهم على أن لا يجزئ عن الزكاة؛ لأنه لا بد من تملك، والإطعام ليس بتملك، وإنما هو إباحة.

لكن قالوا: إذا دفع إليه المطعوم نائياً الزكاة يجزئه، كما لو كساه؛ لأنه بالدفع إلى الفقير بنية الزكاة يملكه، فيصير أكلاً من ملكه، بخلاف ما لو أطعمه معه^(١).

وأجاز بعض الزيدية احتساب ما يقدمه لضيوفه الفقراء من الزكاة بشروط:

- ١- أن ينوى الزكاة.
- ٢- أن تكون عين الطعام باقية كالتمر والزبيب.
- ٣- أن يصير إلى كل واحد ما له قيمة ولا يتسامح بمثله.
- ٤- أن يقبضه الفقير أو يخلى بينه وبينه مع علمه بذلك.
- ٥- أن يعلم الفقير أنه زكاة؛ لئلا يعتقد مجازاته، ورد الجميل بمثله^(٢).

* * *

(١) الدر المختار وحاشيته: ٣/٢.

(٢) شرح الأزهار وحواشيه ١/٥٤٢.